

## النزاهة الإدارية والمالية للحكومة العراقية في العهد الملكي 1921-1939

م.د. أركان مهدي عبد الله السعيد  
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار  
العراق

البريد الإلكتروني: mahdearkan76@gmail.com

### المخلص

تناول البحث دراسة النزاهة الإدارية والمالية للحكومة العراقية في العهد الملكي في ثلاث مباحث هي: أولاً: دراسة المفاهيم والمصطلحات التي يتعرض لها البحث، وبيان طبيعة الحكم وإدارة الدولة الملكية في العراق، ثانياً: دراسة الاستغلال الوظيفي في الحكم الملكي، موضحاً فيه الانتخابات النيابية وتوظيف البرلمان، وسياسة التوظيف واستيوار الوزراء، والتوظيف السياسي للسلطة القضائية، ثالثاً: الكشف عن الثروة والسلوك الإداري لرجال الحكم الملكي، متناولاً فيه أحوال العائلة المالكة، والوضع المالي والإداري للوزراء والمسؤولين، فضلاً عن الموقف الحكومي الرقابي للسلوك الإداري لموظفي الدولة.

## The Administrative and Financial Integrity of the Iraqi Government in the Royal Era 1921 -1939

### ABSTRACT

The study examined the administrative and financial integrity of the Iraqi government in the royal era in three areas: first: study the concepts and terms that are subject to research, and explain the nature of governance and management of the royal state in Iraq; second: study the functional exploitation in the monarchy, explaining the parliamentary elections and the employment of parliament, The policy of employment and the appointment of ministers, and the political employment of the judiciary; Third: disclosure of wealth and administrative behavior of the men of the monarchy, in which the conditions of the royal family, and the financial and administrative situation of ministers and officials, as well as the government's monitoring of the behavior of management To the State employees.

## المقدمة

### نطاق البحث وتحليل المصادر

ان نشوء الدول الحديثة وديمومة بقائها في أحسن حالاتها يعتمد على ما تمتلكه من مقومات اجتماعية واقتصادية وسياسية تتعاقد فيما بينها لبناء مؤسسات إدارية رصينة وفق مناهج دستورية تنظم العلاقة بين هذه المؤسسات وتمنع المفسدين من استغلالها؛ لان إي توظيف خارج إطار ملاكاتها الوطنية، يؤدي الى تعطيل قدراتها في تحقيق المصلحة العامة، ومن هنا حرصت الدول على المحافظة على نزاهة مؤسساتها الإدارية والمالية من ان تظالها يد الفساد.

كان العراق الحديث أحد هذه الدول التي نشأت لتكون دولة ديمقراطية ترعى مصالح شعبيها الوطنية في وقت ان البلاد كانت تحت وطأة الاحتلال البريطاني، وتعيش حالة الصراع في التكوين السياسي والاقتصادي بين الإرادة الوطنية النزيهة من جهة والمصالح الفئوية الفاسدة من جهة أخرى، لان البعض من رجال السلطة أراد الخروج من إدارة الحكم في إطار المؤسسة الى حكم الإدارة واستغلالها في إطار السلطة وهذا الأمر بطبيعته أخرج الحكم عن نزاهته الإدارية.

وضعت هذه الدراسة من أجل بيان ومعرفة مدى نزاهة الحكم الملكي خلال المدة (1921-1939) في إدارة مؤسسات الدولة العراقية الإدارية والمالية، فالبدء بعام 1921 يمثل بداية المخاض لبناء الدولة العراقية في زمن فيصل الأول، الذي استطاع ان يبني نظاماً إدارياً جديداً للألوية ولدوائر الدولة في إطار الدستورية حتى وفاته عام 1933 ومجيء ولده غازي الذي شهد حكمه صراعاً سياسياً بين طبقات النخبة الحاكمة، قد أثر هذا الصراع على مهنية السلطة في إدارة مؤسسات الدولة واستمر الحال حتى وفاته عام 1939 وهي نهاية هذه الدراسة.

تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع من اعتبارات متعددة يراه الباحث لعل من أبرزها: أن الموضوع لم يدرس بهذا العنوان من قبل الباحثين بالرغم من وجود الكتابات التي تناولت دراسة هيكلية السلطة العراقية بواقعها الإداري والمؤسسي في زمن الحكم الملكي إلا أنها لم تسلط الضوء لمعرفة مدى نزاهة هذه الحكومة في إدارة مؤسساتها الإدارية والمالية، ولا يخفى على الدارس المتخصص أهمية النزاهة في بناء الدول واستقرارها.

ولذلك تناولنا بالبحث هذه الدراسة التي تضمنت ثلاث مباحث، تمثل الأول بالإطار النظري للدراسة وهو عبارة عن توضيح لمعظم المفاهيم والمصطلحات التي يتعرض لها البحث، كذلك بيان طبيعة الحكم وإدارة الدولة الملكية في العراق، أما المبحث الثاني تضمن دراسة الاستغلال الوظيفي في الحكم الملكي، مركزاً فيه على الانتخابات النيابية وتوظيف البرلمان، وسياسة التوظيف واستئجار الوزراء، والتوظيف السياسي للسلطة القضائية من قبل رجال الحكم، أما المبحث الثالث فقد كُرس للكشف عن الثروة والسلوك الإداري لرجال الحكم الملكي، متناولاً فيه أحوال العائلة المالكة، والوضع المالي والإداري للوزراء والمسؤولين، كذلك الرقابة الحكومية للسلوك الإداري لموظفي الدولة.

واجه الباحث صعوبة التعامل مع موضوع الدراسة فالبحث عن نزاهة الحكومة العراقية خلال المدة (1921-1939) واسع الدائرة وهو يشمل جوانب إدارية ومالية متعددة تتعلق بطبيعة الممارسات الوظيفية لرجال السلطة في إدارة الدولة، ومعرفة مدى استغلال هذه الممارسات لتحقيق مصالح سياسية ومنافع شخصية، وكل هذا يعتمد على قراءة تاريخية تحليلية طوال مدة تسعة سنوات عاشها العراق تحت الحكم الملكي، وقد وجد الباحث ان التعامل مع هكذا موضوع يتطلب الاعتماد على المنهج الاستردادي لكون الموضوع يُدرس في إطار تاريخي يكشف عن الممارسات السلوكية والوظيفية لرجال الحكم الملكي التي يتطلب استعدادها كمادة تاريخية موثقة، وتحليلها لبيان ما يود الباحث ان يثبت كحقيقة تاريخية وتجربة اجتماعية مرت بها الدولة العراقية خلال العهد الملكي .

اعتمدت الدراسة في معلوماتها التاريخية على جملة من المصادر تنوعت في مادتها واختلفت في أهميتها ، تقف في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق، والوثائق المنشورة كمحاضر مجلس النواب العراقي، وكان لهذه الوثائق أهمية كبيرة؛ كونها عاصرت أحداث الدراسة وتقدمت بمعلومات علمية وليست إعلامية باعتبارها تقارير صادرة من مؤسسات حكومية ، كما اعتمد البحث على مجموعة من الكتب والدراسات ولعل من أهمها موسوعة ((تاريخ الوزارات العراقية)) في العهد الملكي كون مؤلفها السيد عبد الرزاق الحسيني ممن أتاحت له فرصة الاطلاع على الوثائق الملكية حينما كان مديراً في الديوان الملكي، كما اعتمدت

الدراسة على كتاب ((الصراع على السلطة في العهد الملكي)) لمؤلفه الدكتور نزار توفيق سلطان الحسو والكتاب دراسة تحليلية مهمة في الإدارة والسياسة تقترب من الكشف عن نزاهة النخب السياسية في إدارة أجهزة الدولة .

## المبحث الأول الإطار النظري للدراسة

### • المفاهيم والمصطلحات:

ان نجاح الدول في تحقيق وظائفها الإنسانية يعتمد بشكل أساس على نجاح الحكومة في أقامت مؤسسات مهنية ونزيه تعمل على خدمة الإنسان، فطالما تمنى الأفراد والمجتمعات ان يعيشوا في ظل حكومة تحميهم وتحفظ كرامتهم وتحقق العدالة الاجتماعية فيما بينهم وتحافظ على حقوقهم الطبيعية والمكتسبة، وتقضي على المفساد الأخلاقية والسياسية، وان جميع هذه الاستحقاقات تكون الحكومة مسؤولة عنها تجاه الشعب. ولذلك هناك من يرى ومنهم العالم البريطاني جون لوك وهو من واضعي أسس الديمقراطية في العصر الحديث أن الحكومة ضرورة لا بد منها، وهي بما فيها الملك والبرلمان مسؤولة أمام الشعب، وان سلطان الحكومة مقيد بالتزام قواعد الخلق والتقاليد الدستورية<sup>(1)</sup>.

لا شك ان الالتزام بالتقاليد الدستورية دليل على نزاهة الحكومات ومهنتها وهي أي النزاهة من أهم الشروط الأساسية في مشروعيتها ودليل على التزامها؛ لأن العدالة شرط في بقائها في السلطة فإذا أصبحت الحكومة ظالمة ومغتصبة ولم تحفظ ما استودعه الشعب عندها من حقوق ينتقي شرط العدالة وابتنائها تنتقي هذه المشروعية، ولا اعتقد ان هناك من العلماء والعقلاء والمفكرين والفلاسفة من لا يهتم بشرط النزاهة المالية والإدارية للحكومة كشرط في استمرارها في السلطة، لان الشعب انتخب الحكومة ممثلة بالرئيس أو الملك لا لكي يظلمها ويسرق ثرواتها ويغتصب حقها ولا يرفع شأنها.

والمقصود بالنزاهة لغة: البعد عن السوء وقد نزه نزهة وتنزه تنزها إذا بعد ، ومنه قيل : فلان يتنزه عن الأقدار وينزه نفسه عنها أي يباعد نفسه عنها، ورجل نزه الخلق ونزهه ونازه النفس ، ونزه نفسه عن القبيح : نحاها، وإن فلانا لنزيه كريم إذا كان بعيدا من اللؤم ، وهو نزيه الخلق ، وفلان يتنزه عن مَلَائِم الأخلاق أي يترفع عما يذم منها<sup>(2)</sup>، أما اصطلاحاً: قال الجرجاني النَّزَاهَةُ: ((اكتساب المال من غير مَهَانَةٍ، ولا ظُلم إلى الغير))<sup>(3)</sup>، وقريب منه ما قاله المناوي: ((النَّزَاهَةُ: اكتساب المال من غير مَهَانَةٍ، ولا ظُلم، وإنفاقه في المصارف الحميدة))<sup>(4)</sup>.

ومن خلال ما تقدم من تعريف تكون النزاهة كمفهوم هي الابتعاد عن كل قبيح ومنه الظلم، لان الظلم قبيح عقلاً، ويتنزه العاقل منه أي يبتعد عنه ولا يقترفه، ومن النزاهة ان يكتسب الإنسان المال من غير ظلم، وبذلك تكون النزاهة في تعريفها قد تضمنت جانبين: الأول مرتبط بالجانب الإداري (الوظيفي) في اكتساب المال من غير ظلم بمعنى عدم تسخير الوظيفة واستغلالها من اجل اخذ المال من غير حق (خلاف الأنظمة والقوانين)، والجانب الثاني مرتبط بنفس المال أو عموم المنفعة المادية التي تم استحصالها من الوظيفة، فإذا كان الاستحصال والاكتساب للمال من خلال الوظيفة بغير ظلم ووفق القوانين والأنظمة فهي ((النزاهة)) في جانبها الإداري والمالي وإلا فهو ((الفساد)).

ولذلك فإن النزاهة الإدارية والمالية بوجهها الحكومي العام تعني بها الابتعاد عن كل ما يسيء لمنصب الوظيفة الحكومية بمختلف مراتبها من ممارسات تؤدي إلى الإخلال بالواجبات والمهام المحدودة لها والعمل بكل جدية وإخلاص واستنكار المسؤولية وحمل الأمانة التي عهدت إلى المسؤول الإداري، وبخلاف ذلك يكون الفساد الحكومي، وعليه يكون مفهوم النزاهة قد ارتبط بشكل مباشر في الفساد الحكومي الذي يتم مكافحته في كافة دول العالم عن طريق النزاهة و الشفافية، والمقصود بالفساد الحكومي بوجه عام هو الخروج على القوانين والأنظمة وعدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية ومالية أو اجتماعية لصالح الفرد أو جماعة معينة، وهناك من يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة<sup>(5)</sup>.

ومن أنماط الفساد هو الفساد الإداري والمالية، ولهذا الفساد عدة تعاريف منها ما عرفته منظمة الشفافية الدولية ((استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة))، أما البنك الدولي فعرفه ((إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص))<sup>(6)</sup>، وهناك من عرفه ((التطاول على المال العام استثنائاً أو تديداً))<sup>(7)</sup>.  
تمثل هذا الفساد بمظاهر منها: الرشوة: وهي الحصول على أموال أو أي منفعة أخرى لأجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة، والمحاباة والمحسوبية: ويقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير حق للحصول على مصالح معينة، أما المحسوبية فهي تنفيذ عمل مخالف للقانون لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص كحزب أو عائلة دون ان يكون مستحق لها، والمحاباة والمحسوبية من الأسباب الرئيسية في إشغال المناصب العليا بعناصر ربما تكون غير كفوءة، ومن مظاهر الفساد أيضاً ((الواسطة)) كأداة يستخدمها الفرد للوصول الى شخص يمتلك سلطة القرار لتحقيق مصالح معينة، كذلك استغلال المنصب العام للحصول على امتيازات خاصة، أو التصرف بأموال عامة بطريقة غير قانونية، كما يستخدم المنصب العام لمصالح سياسية وحزبية كتزوير الانتخابات<sup>(8)</sup>.

#### • الحكم وإدارة الدولة الملكية في العراق

أدركت بريطانيا بعد ثورة العشرين انه لا يمكن ان تحكم العراق بشكل مباشر، لذلك قررت تكوين حكومة عراقية يرضى بها الشعب العراقي و في نفس الوقت تحافظ على المصالح البريطانية الأساسية، وكان واضحاً ان تلك المصالح يمكن ان تتحقق بالنظام الملكي، وعن طريق أسرة الشريف حسين من خلال تنصيب الملك فيصل ملك على العراق،<sup>(9)</sup> ومن اجل ان يكون تنويج فيصل نزيهاً يكتسب الصفة الشرعية سارعت الحكومة بإجراء عملية استفتاء والتي جاءت بنتيجة 96% لصالح فيصل<sup>(10)</sup> وهي بالطبع ليست النسبة الحقيقية والدقيقة التي تمثل رغبة جميع العراقيين، لان العديد من المناطق قد صوت عنها وجهاؤها وشيوخ عشائرها فضلاً عن عدم وجود قانون انتخابي يضبط عملية الاستفتاء<sup>(11)</sup>.

انتقلت مهمة إدارة الدولة الى نخبة حاكمة تكونت من البريطانيين الذين اداروا المؤسسات العسكرية والمدنية بصفة مستشارين، والملك، ومجموعة من الموالين ليفصل من الشريفيين<sup>(12)</sup>، المدنيين أمثال رستم حيدر وتحسين قذري، ومن الضباط الشريفيين أمثال نوري السعيد وجعفر العسكري وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي وياسين الهاشمي، وغيرهم، وقد شكل هؤلاء الطبقة السياسية التي حكمت البلاد، وكان هناك تنافس ما بين الملك والبريطانيين من جهة وبين السياسيين أنفسهم من جهة أخرى<sup>(13)</sup>.

فمجيء فيصل كملك على العراق كان بإرادة بريطانية أرادت منه ان يكون طوع أمرها؛ من أجل تحقيق مصالحها في العراق، في وقت كان على فيصل ان يعمل على تكوين دولة ذا سيادة غير مرتبطة بمصالح الأجنبي، وقد واجه فيصل صعوبة في ذلك لان البلد كان في ذلك الوقت يقف في منتصف الطريق بين ((مستعمرة ودولة مستقلة)) فمع وجود دولة ملكية إلا أن العراق ما زال مرهوناً للأطماع الاستعمارية في ظل الانتداب البريطاني<sup>(14)</sup>، وبذلك تكون الحكومة العراقية قد تشكلت في ظروف استثنائية جمعت بين المصالح الوطنية والمصالح الاستعمارية، وعلى قول توفيق السويدي<sup>(15)</sup> ((أن تأسيس الحكومة العراقية نفسها ليس في الحقيقة سوى تسوية موفقة أريد بها التوفيق ما بين المصالح المتضاربة بين بريطانيا والعراق))<sup>(16)</sup>.

من جانب آخر كان هناك نظام سياسي أرسى قواعده دستور عام 1925 والذي احتوى على مبدئين أساسيين أولهما: أعطى النظام مسحة ديمقراطية حيث جعل قيام وبقاء الحكومة (الوزارة) رهناً بموافقة الشعب من خلال ممثلين بالبرلمان، أي تم إخضاع السلطة التنفيذية لمجلس تشريعي منتخب، ثانيهما: الفصل بين السلطات القضائية، والتشريعية، والتنفيذية، فالسلطة التشريعية بصفتها جهاز يرسم سياسة الدولة، ويراقب عمل الحكومة لا يكون فعالاً إذا نشأ برعاية حكومية خاصة، وجاء أعضائه الى البرلمان بإرادة وتدخل الحكومة القائمة، ليصبحوا أداة طيعة بأيدي رجال السلطة الحاكمة، الأمر الذي يعني خلق نوع من أنواع البيروقراطية بوصفها سلطة سياسية ذات جهاز إداري يهيمن على بقية السلطات التشريعية والقضائية، لعب رجاله من النخبة السياسية دوراً رئيسياً في الإجراءات الإدارية - السياسية لنظام الدولة وفق ما تقتضيه مصالح السلطة الحاكمة، كما ان هذه السلطة في العراق الملكي كانت في صراع مستمر بين أعضائها من النخبة السياسية الحاكمة من اجل القوة والنفوذ، وتمثلت هذه الظاهرة في مسألة اختيار الأشخاص لمناصب الدولة على أساس المصالح الذاتية وفق معايير غير موضوعية<sup>(17)</sup>.

## المبحث الثاني الاستغلال الوظيفي للسلطة في الحكم الملكي 1939-1921

لا تكاد تخلو دولة من الفساد لتكون حالة مثالية في نزاهتها بين الدول لا سيما الدول التي نشأت حديثاً مثل العراق والتي أحاطت بها ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة شجعت على نمو ظاهرة الفساد التي عرضت نزاهة الحكومة الملكية العراقية في جوانبها الإدارية والمالية الى الخطر. رجوعاً الى تاريخ العراق الحديث في مدة الحكم العثماني (1534-1917)، نجد ان الشعب العراقي عاش ظروفًا اقتصادية وسياسية سيئة انعكست على واقعه الاجتماعي بشكل أثر سلباً على نفسية الفرد العراقي، بسبب وجود حكم فاسد استغل السلطة لتحقيق مصالحه دون رعاية لمصالح الشعب فلم يكن هم الوالي العثماني إلا فرض سيطرته دون الالتفات إلى احتياجات الشعب فعم الفساد والانحلال والفسوضى وانتشر التفسخ وانتهدت حرمة العدالة في نطاق شراء الذمم بالنفوذ والمال، فالموظفين لا هم لهم سوى استغلال وظائفهم لجمع المال وشراء المناصب وسرقة أموال الدولة دون رادع او عقاب، كما ان تقييم الوالي العثماني لم يكن على أساس ما قدمه من خدمات للناس وإنما على أساس تأديبه للقبائل الثائرة و جمعه للأموال من خلال الضرائب والغرامات والمصادرات من اجل إرسالها الى الباب العالي في اسطنبول، وقد أتعبت هذه السياسة الفاسدة الشعب لاسيما إذا أضفنا لها أعباء الجندية المقيتة<sup>(18)</sup>.

وحيثما جاء الحكم الملكي في ظل الاحتلال البريطاني لم يتغير كثيراً حال السلطة بسبب التناقضات السياسية التي عاشها العراق في ظل الهيمنة البريطانية على مقدرات البلد، في وقت كان على فيصل والحكومة الملكية ان يعملوا على تحقيق المصالح العليا للوطن والشعب من تقديم الخدمات للشعب وحفظ الأمن من خلال بناء مؤسسات إدارية ومهنية نزيهة بعيداً عن المصالح الفئوية واستغلال السلطة<sup>(19)</sup>. وليبان ومعرفة درجة نزاهة ومهنية الحكومة الملكية طيلة المدة (1921-1939)، نقف لنبحث الأداء الحكومي للوزراء والمسؤولين، ومدى استغلالهم لمناصبهم الوظيفية في تحقيق مصالح مادية وسياسية عند إدارة شؤون الدولة النيابية والوظيفية والقضائية.

### أولاً: الانتخابات النيابية وتوظيف البرلمان

يعد مجلس النواب الجهاز الوحيد الذي أنيط به مهمة تمثيل السكان ومسؤولية التشريع والرقابة السياسية على الجهاز الإداري للسلطة، وعملية انتخاب أعضاء مجلس النواب تتم بطريقة غير مباشرة، حيث كان المواطنين ينتخبون ممثلين عنهم ليقوموا بدورهم باختيار أعضاء لمجلس النواب من بين عدد من المرشحين، كان كل عضو في المجلس يمثل عشرون ألف نسمة من السكان، ومن عام 1925 حتى عام 1935 لم يتجاوز عدد أعضاء المجلس في مختلف دوراته عن 88 عضو، ثم زاد عدد أعضائه الى 107 عضو عام 1939<sup>(20)</sup>.

كانت أحكام الدستور وقوانين انتخاب النواب هي التي تحكم عملية إجراء الانتخابات من الناحية النظرية، إلا أن الواقع كان غير ذلك فقد شهدت انتخابات المجالس النيابية عمليات تزيف مكشوفة طوال العهد الملكي منذ ان بدأت الحياة النيابية في سنة 1925، وكانت عملية التزوير والتزيف تتم في كل أرجاء العراق وأحياناً تتم على مشهد من الناس وجموع المواطنين دون محاولة للتخفي منها<sup>(21)</sup>، وكان لرجال الحكم الملكي دور كبير في ذلك وهناك من اعترف من المسؤولين الذين شغلوا مراكز مهمة في العهد الملكي وفي مناسبات مختلفة ما يحصل من تزوير في الانتخابات النيابية، من هؤلاء توفيق السويدي الذي شغل رئاسة الوزراء ثلاث مرات، ذكر ان الانتخابات كانت تنتهي (( بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم سلفاً الملك ووزير الداخلية ومن ورائهم المستشار البريطاني ورئيس الوزراء، وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ يُبلغ بالتلفون الى المتصرفين ويطلب منهم ان يبذلوا جهودهم لإنجاحها، حتى انه وقع أكثر من مرة ان يُطلب من المرشح ان يعطي تعهداً خطياً يحفظ لدى رئيس الوزراء بأنه إذا انتخب نائباً كمرشح من الحكومة أن يؤازر الحكومة و يبقى مؤازراً لها إلا إذا استقالت، فحينئذ يؤازر أية حكومة يأتي بها جلالة الملك))<sup>(22)</sup>.

كذلك نجد ان ياسين الهاشمي وهو رئيس وزراء سابق أبدى استغرابه أمام مجلس النواب من المخالفات التي انتابت انتخابات عام 1928 وفي عموم الألوية، وقد أيدته في ذلك رشيد عالي الكيلاني وجميل الراوي، كذلك شهد

نائب الكوت عطا الخطيب أمام النواب انه جاء إلى مجلس النواب دون انتخاب ثم أضاف: ((أنا لا اعرف أي شخصاً واحداً في الكوت فإذا لم يقع تدخل من قبل الحكومة في انتخابي فمالي والكوت ومن أين يعرفني أهل الكوت))<sup>(23)</sup>.

وفي الدورة الانتخابية الثالثة لعام 1930 عمل رئيس الوزراء نوري السعيد على تزوير الانتخابات من أجل المجيء بمجلس نواب مضمون يصادق على معاهدة 1930، وكان لكورنواليس Cornwallis مستشار وزارة الداخلية دور كبير في ذلك حينما طلب من المفتشين الإداريين في الألوية تزويده بقوائم تحتوي أسماء المرشحين وتصنيفهم بين من يحتمل ان يصوت الى جانب المعاهدة ومن يحتمل ان يصوت ضدها، وبعد الاختيار قدم نوري السعيد أسماء المرشحين الذين أراد انتخابهم نواباً إلى المتصرفين والمفتشين الإداريين<sup>(24)</sup>.

في 15 أيلول 1934 صدرت الأوامر من وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية بالشروع في الانتخابات، فعلقت أسماء الذين يحق لهم الانتخاب وفق القانون ثم جاء دور انتخاب المنتخبين الثانويين فكان معظمهم من موظفي الحكومة ممن هم مواليين للحكومة أو المؤيدين لها، وحينما جاء يوم الانتخاب 6 كانون الأول كان أسماء النواب قد أرسلت إلى المتصرفية حسب الأصول، ويذكر السيد علوان الياسري وهو من زعماء الفرات الأوسط ان متصرفية الديوانية لم تدع أحد من الثانويين في قضاء أبو صخير والشامية للتصويت العادي وإنما اكتفت بإلقاء الأوراق في صناديق الانتخاب كتبت عليها أسماء النواب الذين رشحتهم السلطة<sup>(25)</sup>.

ووفق ما تقدم نرى ان رجال إدارة السلطة في الحكم الملكي لم يبقوا للانتخابات البرلمانية أي مقدار من النزاهة؛ لأنهم هم من وجهوا بالتزوير وهم من اشرفوا على إدارته بشكل غير قانوني ودستوري وهم من اعترفوا بذلك.

#### ثانياً: سياسة التوظيف واستيزار الوزراء

لقد تحكمت بعملية التوظيف واستيزار الوزراء أسباب طائفية وسياسية نفعية، أما الطائفية منها فقد عملت عليها بريطانيا وشجعت عليها عند احتلالها العراق، فمذ تشكيل الحكومة العراقية الأولى عام 1921 لم تكن هناك سياسة متوازنة في تمثيل كل أطراف الشعب العراقي في الوزارات والمناصب الحكومية، وقد اعتمدت هذه السياسة بريطانيا وقبلها الدولة العثمانية، وحتى على مستوى المؤسسة العسكرية فالجيش العراقي شكل على أساس المكون الواحد ولم يراعى فيه بقية المكونات<sup>(26)</sup>.

أما الوظائف الإدارية فقد وافقت الحكومة العراقية في 7 شباط 1921 عن الاستغناء عن الموظفين الهنود تدريجياً وفتح المجال لتعيين جميع أبناء الشعب العراقي إلا انه تم قبول العائدين من سوريا وتركيا وإرجاع الموظفين السابقين الذين فقدوا وظائفهم على اثر انسحاب العثمانيين من العراق، وقد عينتهم الحكومة من أجل سد أفواههم وإسكاتهم عن الكلام ضد الحكومة، كما ان اليهود استطاعوا ان يحصلوا على حصة فهم مع كونهم متعلمين كانوا من أنصار ومؤيدين الحكم البريطاني في العراق لذلك فتحت بريطانيا لهم المجال للدخول في الوظائف الحكومية<sup>(27)</sup>.

عملت بريطانيا ومنذ البداية على إقصاء جميع العناصر الوطنية المعارضة لوجودها وبهذا الشأن ذكر الميجر ديكسون الحاكم العام للفرات الأوسط ((ان النية متجه لتعيين الرجال ذوي الآراء المعتدلة دون غيرهم في المناصب السياسية وضرب واضطهاد عناصر الثورة في حالة وجودها))<sup>(28)</sup>، من جانب آخر ومن باب فرق تسد تبنت بريطانيا سياسة إذكاء الطائفية في العراق وشجعت عليها، وقد كشفت المس بيل السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي في العراق عن هذه السياسة حينما كتبت في سجلها اليومي 22 كانون الثاني 1921 تقول: ((الحكومة الحالية لا تعمل أي شيء لاسترضاء الشيعة، هي الآن تدرس عدد من التعيينات الإدارية للمناطق، تقريباً كل الأسماء التي تم اختيارها هي أسماء سنية، حتى للمنطقة الشيعية الواقعة على نهر الفرات))<sup>(29)</sup>.

استمرت سياسة الحكومة بهذا الاتجاه حتى اعترض عليها بمذكرة شعبية حملت اسم ((ميثاق الشعب)) صيغ هذا الميثاق عام 1935 تضمن عدة مطالب شعبية موقعة من قبل قبائل الفرات الأوسط قدمت إلى الملك غازي وحكومته يطالبون بتنفيذها، نص الميثاق على ان الحكومة العراقية تمشت منذ تأسيسها على سياسة طائفية وصفت بالخرقاء التي لا تتفق مع مصالح الشعب لأنها تحيزت في سياسة التوظيف وانتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة ولم تراعي فيها أحكام الدستور الذي لم يفرق بين أبناء البلاد، ومن أجل إيجاد الاستقرار والطمأنينة

في نفوس الشعب ورفع التفرقة بين أبناء الأمة يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء وسائر وظائف الدولة<sup>(30)</sup>.

كانت سياسة التوظيف وتعيين الوزراء خاضعة في كثير منها الى المصالح السياسية والعلاقات الاجتماعية بين النخب السياسية، ولذلك بقيت مناصب الدولة بيد شخصيات معينة طالما تكررت أسمائها في قوائم الوزراء فخلال المدة (1939-1921)، كانت هناك 24 وزارة عراقية شغلها 12 رئيس وزراء، كما احتوت على 244 منصباً وزارياً تناوب على إشغاله 71 شخص فقط، وكما مبين في الجدول التالي:

جدول عدد المناصب وعدد شاغليها للمدة (1939-1921)

عدد شاغلي المناصب	عدد المناصب	المنصب
12	24	منصب رئيس الوزراء
71	244	جميع المناصب الوزارية

وبعد إجراء عملية تقسيم منصب رئيس الوزراء على عدد الشاغلين للمنصب خلال المدة (1939-1921) يظهر ان معدل المرات التي ترأس فيها كل فرد منهم بلغت مرتين، إلا انه من ناحية عملية كان هناك تفاوت كبير في عدد المرات التي شغل بها الشخص منصب رئيس الوزارة، حيث نجد ان عبد المحسن السعدون شغل منصب رئيس الوزراء 4مرات، كذلك جميل المدفعي شغل هذا المنصب 4مرات، أما بقيت المناصب الوزارية فان معدل المرات التي استوزر فيها كل فرد بلغت (3,4)، إلا انه من ناحية عملية عند استقراءنا لعدد المرات التي شغل بها الوزير منصب الوزارة ظهر تباين كبير في توزيع المناصب، فهناك من استوزر لمرة واحدة أو مرتين مثل إبراهيم الحيدري، و الشيخ احمد الداود، وعبد الله الدموجي، وجميل الراوي، ونصرت الفارسي، وغيرهم، بالمقابل هناك من تسلم أكثر من منصب مثل نوري السعيد 18 منصب، عبد المحسن السعدون 16منصب، وجعفر العسكري 13 منصب، وجميل المدفعي 9 مناصب<sup>(31)</sup>.

من الأمور الأخرى التي أخلت بزاهة التوظيف في المناصب الحكومية راجع إلى أسباب سياسية تمثلت بقيام كبار رجال الدولة باستغلال مناصبهم في تعيين الموالين وإقصاء أو إبعاد المخالفين والمعارضين لهم وقد شكلت هذه السياسة ظاهرة تمثلت بتبديل الوزراء ورؤساء الدوائر والمتصرفين طول الحكم الملكي، وقد أشار المؤرخ السيد عبد الرزاق الحسيني الى هذه الظاهرة حينما ذكر ((اعتادت الوزارات العراقية التي تربعت على كرسي المسؤولية حتى الآن ان تقوم بإجراء تنقلات وترفيعات بين رؤساء الدوائر المختلفة في الأولوية يُعيد اضطلاعها بإعياء الحكم فتقرب أصحابها ومن تعتمد عليه، وتبعد عنها من لا تجد في إدارته أو ميوله السياسية ما يحق رغباتها))<sup>(32)</sup>.

برزت هذه الظاهرة بعد وفاة فيصل الأول ومجيء الملك غازي نظراً لان الأخير حديث السن وقليل الخبرة في إدارة المهام الملكية<sup>(33)</sup>، وقد أشار عبد الكريم الأزري حينما كان معاوناً لرئيس الديوان الملكي الى ان موت فيصل الأول احدث فراغاً رهيباً لم يستطع غازي ان يملئه لأنه كان ضعيفاً بعيداً عن الاهتمام بشؤون الدولة، منغمساً في ملذاته وشؤونه الخاصة<sup>(34)</sup>، وفي وقت ان النخب السياسية كانت في صراع سياسي مستمر من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها السياسية،<sup>(35)</sup> فبعد وفاة الملك فيصل انقسمت النخب السياسية إلى جبهتين متصارعتين على الحكم جبهة تناصر حزب الإخاء الوطني<sup>(36)</sup> الذي يترأسه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني<sup>(37)</sup> وجبهة تناصر علي جودت الأيوبي وجميل المدفعي<sup>(38)</sup>، وحينما شكل الأخير وزارته الأولى في 16 تشرين الثاني 1933 عمل على تغيير بعض متصرفين الأولوية بأشخاص آخرين، وقد استاء حزب الإخاء من هذا التغيير؛ لان فروع هذا الحزب أخذوا يتدمرون من سلوك بعض رؤساء الوحدات الإدارية ضدهم<sup>(39)</sup>، كما ان هذه الوزارة أعادة المفصولين في زمن الوزارة السعدية الأولى 1931 إلى دوائرهم نظراً لبعض المحسوبيات والارتباطات السياسية، وحينما شكل علي جودت الأيوبي وزارته في 27 آب 1934 حل المجلس النيابي الذي كان يسيطر عليه أعضاء حزب الإخاء الوطني، وقد انتقدت جريدة الإخاء الوطني سياسة الحكومة في تعيين الموظفين الإداريين وترفيعهم حينما اعتمدت مقاييس واعتبارات شخصية دون الاستناد إلى التدقيق في مقدرة وكفاءة هؤلاء الموظفين لذلك أصيبت البلاد بجمهرة من الموظفين في الإدارة لم ينجحوا، ولم يستطيعوا ان يقدموا خدمة تذكر في إشغالهم هذه المراكز<sup>(40)</sup>.

بعد انقلاب بكر صدقي يوم 29 تشرين الأول 1936م وإسقاط وزارة ياسين الهاشمي، تشكلت حكومة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان، عملت على أبعاد وإقصاء كبار الشخصيات السياسية العراقية أمثال نوري السعيد الذي أبعده إلى القاهرة، ونفي ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني إلى سوريا وبعدها إلى لبنان، كذلك إقصاء طه الهاشمي رئيس أركان الجيش عن منصبه بإحلاله على التقاعد فضلاً عن شخصيات أخرى تم تشريدتها أو قتلها<sup>(41)</sup>.

من جانب آخر عملت حكومة الانقلاب على إجراء تنقلات واسعة بين رؤساء الدوائر وإقصاء بعض المتصرفين، والقائمين، والمدراء العامين، عن وظائفهم، واستبدالهم بمن كان يظهر استعداده لتأييد سياستها، كما إنها استبدلت فريقاً من الضباط العرب بضباط من الكرد، كذلك أبعدت أعداد كبيرة من الموظفين ممن يمت بصلة إلى الوزراء المبعدين بنسب أو سبب، كما أو عزت إلى لفيف من الموظفين الذين لم تكن لتضمن لسلوكهم السياسي بوجوب استحصال إجازات لمغادرة العراق، فكان ممن غادر على هذا الأساس تحسين العسكري أخو وزير الدفاع جعفر العسكري الذي قتل في بداية الانقلاب، واحمد المناصفي موضع أسرار نوري سعيد، وعلي ممتاز نسيب السيد الهاشمي، وقد ترتبت على تسفير هؤلاء الموظفين نتائج مالية، لأنهم ما ان رجعوا إلى العراق بعد زوال حكم بكر صدقي حتى أقاموا الدعوى على الحكومة في ((مجلس الانضباط العام)) فستحصلوا حكماً بداية عام 1938 يقضي باعتبار إجازاتهم أو فصلهم من الوظيفة غير مشروع، وألزمته الخزنة العراقية بتأدية رواتبهم المتركمة، وقبل ذلك أيضاً عملت الوزارة السليمانية على إعادة المفصولين الموالين لها والذين تم فصلهم من قبل الوزارة الهاشمية الثانية<sup>(42)</sup>.

ووفق ما تقدم تكون مصالح الدولة مرهونة بالتقلبات السياسية لأنه كلما جاءت حكومة جديدة معارضة لما قبلها استغلت سلطاتها وغيرت من الكادر الوظيفي للدولة وفق ما ينسجم مع مصالحها ووفق هذه السياسة انطبق على هذه الحكومات قول الحق تبارك وتعالى: ((كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا))، وعليه تكون سياسة الإقصاء والتوظيف الجديد القائمة على أساس المصالح السياسية أحد أوجه الفساد الإداري والمالي لأنها عرضت الدولة إلى الخسارة المالية والإدارية.

وقد أكد هذه النتيجة السيد عبد الرزاق الحسني حينما قال ((لا شك ان تبديل كبار الموظفين، بين الحين والآخر من شأنه ان يورث الوهن في الأعمال، ويكبد خزينة الدولة نفقات طائلة بدون مسوغ على ما يظهر))<sup>(43)</sup>.

#### ثالثاً: التوظيف السياسي للسلطة القضائية.

أكد القانون الأساسي العراقي على استقلالية القضاء وحمايته من تدخل الجهات الحكومية، فقد نصت المادة (71) ان ((المحاكم مصنونة من التدخل في شؤونها))<sup>(44)</sup>، فليس من حق المسؤولين والنخب السياسية التدخل في شؤون القضاء، لان ذلك يهدد استقلالية وحيادية القضاء، ومع ان هذا الأمر يحافظ على نزاهة القضاء واستقلالته، إلا أن ذلك كان شكلياً ولم يكن حقيقياً؛ لان القضاء من الناحية العملية كان خاضع لأوامر السلطة التنفيذية فمحاكمه القضائية (المحكمة المدنية، المحكمة الشرعية، المحكمة الحقوقية) كانت أحد تشكيلات و ملاكات وزارة العدلية، فالوزارة هي من تشرف على شؤون البلاد القضائية<sup>(45)</sup>.

ومنذ بداية العملية السياسية في البلاد، كان لرجال الحكومة تأثيراً سياسياً على الإجراءات الإدارية والسياسية لنظام الدولة البيروقراطية في العراق الملكي، وامتد هذا التأثير ولأسباب سياسية ليطال السلطة القضائية التي خضعت لنفوذ السلطة التنفيذية نظراً لاندماج دوره الوظيفي مع الجهة الأخيرة، ففي عدد من الوزارات كان منصب وزير العدل يشغل وكالة من قبل رئيس الوزراء، كما في وزارة عبد المحسن السعدون في تشرين الثاني 1922، حينما تسنم الأخير وزارة العدل بالوكالة، أو أعضاء آخرين في الوزارة، كوزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الذي تسنم وزارة العدل بالوكالة في وزارة ياسين الهاشمي في آذار 1935، أن هذه الصيغة وضعت وزارة العدل تحت سيطرة وتأثير الأهداف والمصالح الذاتية للوزراء والجماعات المتناحرة داخل كيان الوزارة<sup>(46)</sup>.

ويمكن ان نلاحظ تدخل السلطة التنفيذية في أمور القضاء حينما صدر في شباط 1928 مرسوم رقم (14) يتعلق بالحريات العامة تم من خلاله نقل الصلاحيات القضائية من وزارة العدلية وتحديد ما يخص المحاكم إلى وزارة الداخلية<sup>(47)</sup>، كذلك كان هناك تدخل للسلطة التنفيذية في أمور القضاء من خلال تعديلها لبعض اللوائح القانونية أو الاجتهادات بتفسير وتنفيذ المواد القضائية<sup>(48)</sup>، وقد جرى ذلك بدوافع سياسية لرجال الحكم، فمثلاً عمدت وزارتا نوري السعيد في آذار 1930 وتشرين الأول 1931 إلى تعديل لائحة الصحافة والدعاية بقصد تحديد نشاط بعض



أعضاء النخب السياسية المناوئين للسعيد، ونظراً لأن تلك الإجراءات كانت موجهة ضد أتباع حكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني فإن هاتين الشخصيتين حينما ترأستا وزارات لاحقة عمدتا إلى إلغاء ما أقدم عليه نوري السعيد<sup>(49)</sup>.

أدت هذه الأمور الى فقدان الثقة بالقضاء إلى درجة دفعت الوزارة الكيلانية الأولى في آذار 1933 لاعتماد مسألة إعادة الثقة بالقضاء كأحد أهدافها الأساسية، والمعروف عن رشيد عالي الكيلاني أنه أحد أعلام القانون في العراق فسبق وان اشتغل بالتدريس في كلية الحقوق، وقاضياً في محكمة الاستئناف، ووزيراً للعدل عام 1924، وحينما جاء الى الوزارة، أعلن منهاج وزارته التي تضمنت تقوية الثقة والطمأنينة بالقضاء وذلك بتوسيع الإدعاء العام والتفتيش القضائي وتنظيم التحقيق القضائي على أسس تضمنت تنفيذ القوانين، وتنظيم شؤون المحاماة والإحصاء القضائي ودوائر الإجراء وإصلاح القوانين لجعلها ملائمة لحاجات البلاد والتطور الحاصل في المجتمع<sup>(50)</sup>.

ومع وجود هذه الإجراءات التي تعزز استقلالية القضاء، إلا أن التجاذبات السياسية والمصالح الحزبية والفئوية كانت تؤثر على القضاء وتبعده عن الحيادية وتمثل ذلك في قضايا ألقاء القبض أو الإعفاء عن مدة المحكومية، فنجد ان حكومة جميل المدفعي عمدت في آب 1937 إلى إطلاق صراح سجناء سياسيين صدرت أحكام قضائية بحقهم من قبل وزارة حكمة سليمان<sup>(51)</sup>.

### المبحث الثالث

## الثروة والسلوك الإداري لرجال الحكم الملكي 1921 – 1939

### • العائلة المالكة

كان الحكم في العراق قائم على أساس الملكية الوراثية وخلال المدة (1921-1939) حكم العراق الملك فيصل الأول (1921-1933) والملك غازي (1933-1939) ووفق القانون الأساسي العراقي لعام 1925 نصت المادة التاسعة عشر أن ((سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده))، وقد جاء في المادة السادسة والعشرون أن للملك سلطات دستورية وصلاحيات تشريعية وتنفيذية كثيرة، فالملك هو رئيس الدولة الأعلى وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها وبأمره توضع الأنظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين، والملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخاب العام لمجلس النواب وباجتماع مجلس الأمة وهو يفتح هذا المجلس ويؤجله ويفضه ويحلّه، كما ان الملك هو الذي يختار رئيس الوزراء ويستطيع إقالته، وعلى ترشيح رئيس الوزراء يعين الوزراء، ويقبل استقالتهم من مناصبهم، وله أيضاً ان يعين أعضاء مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم من مناصبهم، وهو القائد العام لجميع القوات المسلحة، كما ان الملك مصون وغير مسؤول<sup>(52)</sup>.

ومع كل هذه الصلاحيات فإن الملك فيصل الأول وولده الملك غازي لم يستغلوا مناصبهم في تحقيق منافع مادية ومصالح شخصية، والذي يقرأ سيرهم يجد ذلك واضحاً في سلوكهم وحياتهم الشخصية، فالملك فيصل حينما جاء إلى العراق في 23 حزيران 1921 لم يسكن القصور وإنما اتخذ المشيرية بيتاً له ولعائلته، والمشيرية هذه كانت مقراً للولاة العثمانيين والذين هم برتبة مشير وتقع في بناية القشلة بساحة الميدان ببغداد على ضفة نهر دجلة والتي بناها مدحت باشا، وفي منتصف آب 1921 انتقل إلى بيت استأجرته وزارة الداخلية له ولعائلته تابع لليهودي اسمه شعشوع وهي ليست سوى دار صغيرة تقع على الضفة اليسرى من نهر دجلة في منطقة الوزيرية<sup>53</sup>.

انتقد عدد من النواب في جلسة البرلمان عام 1925، الميزانية العامة عند التصويت عليها حينما جاءت خالية من تخصيصات مالية لبناء قصر للملك وتسائل النائب ضياء شريف ((كيف ان ملك العراق فيصل الأول يتخذ دار مؤجرة، قصر ملكياً يربو على الخمس سنوات))، وطالب الحكومة ((بضرورة إنشاء قصر ملكي يليق بدولة العراق ويتم أسكان الملك فيه بدل الإيجار))<sup>(54)</sup>.

ومع هذه المطالبات بقي الملك مع عائلته في هذه الدار شعشوع اليهودي حتى التاسع من نيسان عام 1926 حينما حصل الفيضان في نهر دجلة لينتقل الملك مع عائلته إلى دار يهودي آخر اسمه منحيم دانيال الواقعة على

ضفة نهر دجلة اليسرى في منطقة السنك ،وفي مطلع عام 1927 انتقلت العائلة الى السكن في مدرسة الصنائع وبقي الملك لا يملك قصراً حتى عام 1933 حينما قرر مجلس الوزراء إنشاء قصر سمي بقصر الزهور للملك فيصل الأول، إلا أنه لم يسكنه لان المنية عاجلته،وعلى طول مدة اثني عشر عاماً على توليه عرش العراق فإن فيصل لم يسكن قصر<sup>(55)</sup>.

كما ان فيصل لم يكن كباقي ملوك وسلاطين العالم مرفه في معيشته،فقد كان يقتصر في غذائه على شيء بسيط من الحساء والفواكه وأكل البيض،كما انه لم يكن يمتلك الجوازي والمحضيات والجناح الخاص للعبيد،بل اكتفى بزوجة واحدة،وبذلك يكون قد ضرب نموذجاً للعائلة الحديثة<sup>(56)</sup>.

ومنذ بداية الحكم الملكي في العراق تأسست سياسة مالية خضع لها الملك وكذلك الوزراء وأعضاء الدولة الكبار نزولاً إلى أصغر موظف فكان للجميع رواتب معينة،كما ان الملك لم يملك القرار في إدارة شؤون الدولة المالية،بل أخذت الدولة العراقية على عاتقها تصريف الشؤون المالية عن طريق الوزارات المتخصصة<sup>(57)</sup>،فكانت وزارة المالية تخصص ميزانية سنوية للبلاط ، تتضمن المرتبات والخدمات ومخصصات تدريس سمو ولي العهد غازي ، وحينما توفي الملك فيصل الأول كانت ميزانية البلاط ومصروفاته تتم وفق الأصول المرعية نفسها في دوائر الدولة الأخرى وعلى وفق الضوابط المالية المرعية ولم يجز إي تجاوز على ذلك،وكان الملك ورجال البلاط يخضعون لما تقرره الدوائر المختصة فيما يتعلق بصرف أموال الميزانية<sup>(58)</sup>.

ينقل صفوت باشا العوا وهو مدير الخزينة الملكية الخاصة ان نفقات فصل البريد والبرق المخصصة للديوان الملكي عام 1925 نفذت قبل أشهر من ختام السنة،بسبب كثرة البرقيات التي ترسل يومياً من البلاط الملكي العراقي إلى الملك علي في الحجاز لمعرفة ما يتعلق بالحرب الحجازية النجدية،ولما كتب صفوت باشا إلى وزارة المالية يسأل الموافقة على نقل مبالغ من فصل آخر في الميزانية المصدقة إلى فصل البريد والبرق تلافياً للمصروفات الطارئة ثارت ثائرة وزير المالية ساسون حزقيل أفندي منتقداً كثرة النفقات ومعتزلاً على نقل الاعتماد،وحينما علم الملك فيصل بذلك سره موقف وزير ماليته، وتمسكه بالقواعد المالية والحرص على خزينة الدولة<sup>(59)</sup>،وهذا الموقف حقيقة يكشف عن نزاهة الملك ووزيره وتمسكهما بالسياسات المالية والإدارية التي وضعتها الدولة .

وهناك موقف آخر ينقله توفيق السويدي حينما كان رئيس للوزراء عام 1929 ان الحكومة رفضت طلب الملك فيصل الأول المتضمن منحه تخصيصات مالية للمعالجة في أوروبا بحجة ان الملك يتقاضى مخصصات ملكية كافية لجميع أموره الشخصية،مما يبرر صرف المبالغ اللازمة للمعالجة الطبية من جيبه الخاص،لاسيما وان سفر الملك إلى أوروبا لم يكن القصد منه قيام الملك بمهمة سياسية تستلزم الصرف من الخزينة العامة<sup>(60)</sup>.

وبذلك يظهر ان الملك فيصل الأول لم يكن تحت تصرفه من السيولة النقدية كل خزينة الدولة أو حتى ما يكفي لقضاء بعض حوائجه ورغباته،في وقت كانت بعض العوائل العراقية الثرية تعيش حياة أكثر رفاه من العائلة المالكة التي تعتمد في مصروفاتها على أيجار أملاكها في الحجاز،وعلى ما تقدمه الدولة العراقية من رواتب للعائلة المالكة وهي رواتب بسيطة تعبر عن روح التواضع والبساطة،فكان راتب الملكة حزيمة زوجة الملك 476 روبية<sup>(61)</sup>، أما الأمير غازي كان راتبه 180 روبية في حين كان راتب الطبيب الخاص للملك هو 500 روبية<sup>(62)</sup>.

عاشت العائلة المالكة عيشة بسيطة تكشف عن نزاهتها الى درجة ان الملك فيصل الأول كان يحاسب أفراد عائلته في مصروفاتهم،فعند التحاق الأمير غازي بالمدرسة العسكرية في بغداد عام 1928،خصص له مخصصات شهرية قدرها 50 روبية تصرف من دائرة الخزينة الملكية الخاصة إلى حانوت المدرسة لسد احتياجاته،ولما تجاوز الأمير في مصروفاته هذا المبلغ طلب الأخير من صفوت العوا ناظر الخزينة الخاصة تسديد دينه البالغ 100 روبية إلا أن صفوت العلو رفض بناء على أوامر الملك فيصل،ونصحته بتقليل مصروفاته<sup>(63)</sup>.

كما ان الملك فيصل كان يشاطر العراقيين في أزمتهم الاقتصادية فحينما مر العراق بضائقة اقتصادية عام 1925 نتيجة إصابة المحاصيل الزراعية أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتوقفت جباية الأموال الحكومية،عملت الحكومة على تخفيض الرواتب الحكومية العالية،بالمقابل أمر الملك ان يُخفف راتبه الملكي ولكن رئيس الوزراء لم يقر هذا الأمر لكثرة التكاليف الملكية المطلوبة،فأبقى المخصصات الملكية البالغة 780,000 روبية<sup>(64)</sup> في السنة<sup>(65)</sup>،ولما قررت الوزارة السعدية الأولى في 6 تشرين الثاني 1930 تخفيض رواتب الموظفين بسبب ما

أصاب خزينة الدولة من عجز أعلن الملك فيصل انه يتبرع بقطع 10% من مخصصاته أسوة بباقي الموظفين، كما ناشد أعضاء مجلس النواب والأعيان ان يحذو حذوه في التنازل عن نسبة من رواتبهم الى خزينة الدولة، وقد استجاب النواب لذلك وأعلنوا أنهم يقبلون بخصم 6% من رواتبهم<sup>(66)</sup>. وعند مجيء غازي للحكم عام 1933 خلفاً لأبيه لم يكن في وضع مالي مترف كملك، ويذكر مرافقه فؤاد عارف، ان غازي كان يشعر في بعض الأحيان بضائقة مالية إزاء ما هو مخصص له من الميزانية، حتى انه أراد ان يشتري سيارة نوع (بكرد pickard) موديل 37 بسعر 410 دينار إلا أن ناصر الخزينة السيد حقي بيك أغلق الموضوع بقوله: ((والله أحب ان تشتريها يا سيدنا، ولكن ما عندنا فلوس))، ويضيف فؤاد عارف ان الملك غازي حتى إذا أراد ان يشتري سيارة بقيمة 130 - 140 دينار كانت ميزانيته المالية تتأثر تماماً، وأحياناً كان يحتاج الى 50 دينار ويحتر كيف يحصل على هذا المبلغ، لان صلاحياته المالية كانت محدودة ولم يكن مترف لا في مال ولا في طعام، لذلك حاول غازي ان يحسن من أموره المالية عن طريق الزراعة، وقد امتلك مزرعة في خانقين من اجل ان تغطي وارداتها بعض مصارفه، علماً ان المزرعة ورثها من أبيه فيصل الأول وكانت مخصص لزراعة القطن<sup>(67)</sup>.

#### • الوزراء وكبار الموظفين.

عادة ما يصبح اكتساب الثروة هدفاً أساسياً لأصحاب السلطة لوجود العلاقة بين الثروة وقوة السلطة الرسمية، في وقت تكون فيه الرقابة السياسية على الجهاز الإداري في الدولة البيروقراطية ضعيفة، الأمر الذي يصبح فيه رجال السلطة الإداريين غير مقيدين في تصرفاتهم، ويسمح لهم باستغلال مناصبهم الرسمية لتحقيق إثراء غير مشروع، وقد شهد مثل هذا الفساد بعض دول العالم الثالث، ومن ضمنها العراق الملكي<sup>(68)</sup>.

لقد تولى المناصب الوزارية أشخاص من عوائل متفائلة في خلفياتها الاقتصادية إلا أن الأغلب منهم لم يكونوا ملاك وأصحاب ثروات<sup>(69)</sup>، وهم كقادة سياسيين اعتمدوا على مهنتهم كمصدر للمعيشة وبعد مدة من الحكم أصبح البعض منهم أثرياء، لا يتناسب ثرائه مع حجم ما يتقاضاه من راتب وظيفي، وهذا التفاوت يؤكد ان الثروة كانت حصيلة مصدر آخر وهو سلطة المنصب، لاسيما وان هؤلاء ظهروا كطبقة غنية في المجتمع البغدادي، تمتلك العقارات في المدينة وأراضي زراعية في الريف<sup>(70)</sup>.

فوجد ان بعض الضباط الشريفيين قد جمعوا أموالاً من مناصبهم السياسية، فجعفر العسكري قد وضع يده بالاشتراك مع جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي على قسم كبير من شاطئ دجلة الذي تملكه الدولة في منطقة المجيدية في بغداد، وإضافة إلى ذلك كان الأيوبي يمتلك أراضي في حي ام العظام في منطقة كراد مريم في بغداد، وأراضي في ديالى، فضلاً عن حصته في ((شركة الاسمنت العراقية))، كما ان جميل المدفعي لم يختلف عن غيره من حيث الثروة، فإلى جانب الأراضي الزراعية، كان يملك مصنعاً للسجائر بالشراكة مع رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي<sup>(71)</sup>.

كما ان ياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني امتلكا بطرق غير مشروعة أراضي أميرية<sup>(72)</sup> وبدون تعويض في سامراء و المحمودية وديالى والعزبية والنعمانية وصارا من كبار الإقطاعيين، أما حكمت سليمان، فكانت يملك أراضي واسعة في ضواحي بغداد<sup>(73)</sup>، أما مصطفى العمري وهو وزير داخلية عام 1938، كان يملك أراضي في لواء الموصل، واسهما في شركة ((سبينيس Spinneys))، و عدد من الأعمال التجارية الصغيرة، وكل هؤلاء كانوا وزراء ورؤساء وزراء سابقين<sup>(74)</sup>.

جدول الأراضي الزراعية المملوكة لرؤساء وزارات في العهد الملكي<sup>(75)</sup>

اللواء	أراضي بالدونم	أسم رئيس الوزراء
ديالى	6366	علي جودت الأيوبي
بغداد	90000م2	
ديالى	3976	جميل المدفعي
بغداد وديالى	16676	حكمت سليمان
بغداد	1941	مزاحم الباجي
الموصل	12732	مصطفى العمري
بغداد	60000	ياسين الهاشمي
بغداد	2453	رشيد عالي الكيلاني
بغداد	8704	توفيق السويدي
الحلة	9170	عبد الوهاب مرجانه

ان ما يؤكد اتهام هذه الشخصيات بالفساد، ان قبل مجيئها إلى السلطة لم تكن تمتلك من الأراضي والثروات لأنها كانت تنحدر من أصول متوسطة أو فقيرة، لكن في ثلاثينيات القرن الماضي أصبحت من أهل الأملاك والثروات<sup>(76)</sup>. لذلك هي متهمه بالفساد واستغلال السلطة، وقد وصفت بأحد التقارير البريطانية ((بالشخصيات الوقحة))<sup>(77)</sup>، ويبدو أنها كانت معروفة لدرجة دفعت بوزير المالية ساسون حزقيل ان يعرض على الملك فيصل الأول استغلال البعض منها مناصبهم السياسية لمنافع شخصية، كجعفر العسكري الذي اخذ أراضي واسعة في بغداد بلا بدل ووزعها على أصدقائه واحتفظ بقسم كبير منها، وعلى نفس الموضوع أيضاً اعترض رئيس الوزراء توفيق السويدي في عام 1929 وبلغ بذلك الملك<sup>(78)</sup>.

في نهاية عام 1936 نوه الملك غازي في خطابه للبرلمان إلى مسألة الانتفاع الشخصي من قبل الكثيرين من رجال الحكم من وزراء ومسؤولين على حساب المصلحة العامة مما أدى ذلك الى تراكم ثروات غير قليلة لدى هؤلاء، الذين لم يكونوا يحصلوا عليها لولا نفوذهم بسبب تقلدهم زمام الأمور من مدة الى أخرى<sup>(79)</sup>.

في 6 آذار 1937 طرح مجموعة من النواب أمثال نوري الاورفلي نائب عن بغداد، وعزيز شريف نائب عن البصرة، ومكي الجميل نائب عن ديالى، ومحمد الحديد نائب عن الموصل، وذيبيان الغبان نائب عن الكوت، ومحمد أمين الجرججي نائب عن المنتفق، وسلمان الشيخ داود نائب عن الديوانية وغيرهم أمام البرلمان في جلسته الثانية قضية محاسبة الوزراء من خلال سن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين، وموظفي الدولة، وتحقق عن مصادرها، وكيف تم الحصول عليها، فإذا ما وجد أنها أو قسم منها جاء بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم، أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من خلال تقلدهم منصباً أو وظيفة، فتصادر تلك الثروات، وتطبق عليه أحكام القانون المرعية<sup>(80)</sup>.

وقد ناقش المجلس ما طرحه النواب من فكرة محاسبة الوزراء في جلسته السابعة المنعقدة في 29 آذار 1937، وتكلم بعض النواب ومنهم يوسف الكبير النائب عن الموصل راداً هذا المشروع بحجة انه ليس فيه مصلحة للبلاد، لان تشكيل اللجنة لإحصاء الثروات سوف تأخذ صفة قانونية وبالتالي فإن إي وزير يمتنع عن الإجابة سوف تترتب عليه عقوبة قانونية وهي مصادرة الأموال أو الغرامة في وقت أن الأصل في المبدأ الحفوقي هو البراءة وليس واجباً على الوزير ان يجيب، إلا اذا كانت هناك تهمة معينة يصح توجيهها، كما ان تشكيل هذه اللجنة يعني إنشاء محكمة خاصة والدستور لا يساعد على هذه المحكمة، فضلاً عن إثارة هذا الموضوع سيجلب البلبلة ويثير العداة والشااية والتنافر والانقسام<sup>(81)</sup>.

لاشك ان ما طرحه النائب من رد لمنع إقرار المشروع ضعيف وغير مقنع، لان الكثير من النواب لم يقتنع به ورد عليه كل من محمد الحديد الذي أكد انه لا يمكن ان يكون هناك عمل مثمر يخدم البلد دون ان تكون هناك

محاسبة للذين يسيئون استخدام السلطة فيأخذون الأموال والأراضي دون مسائلة من الحكومة، وبالنتيجة صوت على المشروع بالموافقة وأحيل للحكومة<sup>(82)</sup>، إلا انه لم يدرس فضلاً من ان ينفذ وعلى قول عبد الرزاق الحسني ((دفن في لحد عميق))<sup>(83)</sup>.

#### ● الرقابة الحكومية للسلوك الإداري لموظفي الدولة:

ان أهم ما يجب ان يتميز به الموظف في الدوائر الحكومية ان يكون نزيهاً وكفوئاً ومهنيأ في عمله، وان أي فساد أداري أو مالي سوف يؤثر على العدالة الاجتماعي والأخلاقي في المجتمع، مما يضعف الدولة ويعرض هيبتها إلى الخطر، وقد مرت الحكومة العراقية في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت بشكل كبير على النزاهة الإدارية والمالية للدولة، فحينما أصبح العراق تحت الاحتلال البريطاني جاءت حكومة الاحتلال بأعداد كبير من العراقيين في الوظائف التي تم إنشائها دون ان تكون لهؤلاء الموظفين المؤهلات اللازمة للتوظيف من النزاهة والكفاءة والمهنية، لان الطبقة المثقفة امتنعت ان تخدم في ظل حكومة الاحتلال، وقد ازداد عدد هؤلاء الموظفين في عهد الانتداب ازدياداً اضطرت الوزارات المتعاقبة إلى التفكير في وجوب تطهير دواوين الحكومة منهم، بعد ان أثبتت التجارب عدم لياقتهم ونزاهتهم للخدمة<sup>(84)</sup>.

واستمر الوضع حتى بعد الاستقلال، حينما اتبعت الحكومة في تعيين الموظفين الإداريين وترفيعهم مقاييس قامت على الاعتبارات السياسية والعواطف الشخصية والمذهبية أكثر مما استندت الى التدقيق في سيرة هؤلاء الموظفين، الذين ثبت فشلهم وعدم نزاهتهم وشكا الناس من فسادهم<sup>(85)</sup>.

ومن اجل المحافظة على النزاهة الإدارية والمالية لدواوين الدولة ومؤسساتها ومنع فساد الموظفين، صدرت مجموعة من القوانين والتشريعات، ولعل أولى هذه القوانين هو قانون العقوبات البغدادي لعام 1918 الذي أصدرته حكومة الاحتلال البريطاني و بقي ساري المفعول طيلة العهد الملكي<sup>(86)</sup>، تضمن هذا القانون في بابه الرابع عشر المتعلق في جرائم القائمين بالخدمات العامة ستة فصول جاءت في أربع وعشرين مادة تتعلق بالرشوة، والاختلاس، وتجاوز الموظفين حدودهم الوظيفية، وسوء المعاملة، ونصت هذه المواد على عقوبات متفاوتة وصلت الى حد السجن بمدد مختلفة، والطرده من الوظيفة<sup>(87)</sup>.

وعند قيام الدولة العراقية وصدر دستور عام 1925 تضمن في احد مواده على سن قانون للرقابة المالية من اجل المحافظة على المال العام في دوائر الدولة حيث جاء في المادة (104) ما يوجب ((سن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميع المصروفات وترفع بياناً إلى مجلس الأمة مرة على الأقل في كل سنة عما اذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس وأنفقت بحسب الأصول التي عينها القانون))<sup>(88)</sup>.

وفي وزارة نوري السعيد الأولى تم وضع قانون ((ذيل قانون انضباط موظفي الدولة)) لعام 1929 يجيز هذا القانون ((المجلس الوزراء -بناء على توصية الوزير المختص- ان يصدر قراراً بفصل أي موظف يعتقد المجلس بعد تدقيق سجله، ان بقاءه في الوظيفة مضر بالمصلحة العامة، بسبب سلوكه الشائن..)) على ان ينفذ هذا القانون لمدة ستة أشهر فقط<sup>(89)</sup>، صادق على القانون المجلس النيابي في 22 كانون الثاني 1931، وقد فصل بموجب عدد كبير من الموظفين على اختلاف درجاتهم، وبعد أفول الوزارة السعدية الثانية أخذت الوزارات التي أعقبتها تصدر قرارات تقسم المفصولين وتصنفهم مستهدفة إعادة المحسوبين والمنسوبيين إلى وظائفهم، وبذلك تكون الأهواء السياسية والمصالح الشخصية قد لعبت بالقانون وحرقته عن غايته فمن كان قد فصل رجع الى وظيفته لتتلاشى الغاية النبيلة التي قصدتها المشرعون<sup>(90)</sup>.

في 29 آب 1935 ابرم المجلس النيابي قانون ذيل قانون التقاعد المدني رقم 46 لسنة 1935<sup>(91)</sup> والذي نص على أجازة مجلس الوزراء ان يحيل إلى التقاعد الموظف الذي ثبت انه غير قادر على أداء واجباته من حيث كفاءته الشخصية أو غير صالح للخدمة من الوجهة الأخلاقية، إلا أن هذا القانون كان كسابقه وانتهى حكمه بعد ستة أشهر من نفاذه<sup>(92)</sup>.

ومع كل ما ذكرناه من صور الفساد للسلوك الإداري والمالي للحكومة العراقية، إلا أننا لم نشهد خلال مدة البحث فساداً مالياً في سرقة المال العام وصل الى مستوى الصفقات المالية الكبيرة المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية والصناعية، ولو كان هذا الفساد موجوداً لكان في ذلك الوقت ولتحدث به الرأي العام، واعترضت عليه الكتل السياسية المعارضة ولكتبت عنه الصحف والمجلات إلا أننا لم نعرش على شيء من هذا القبيل.

ويبدو ان عدم وجود هكذا فساد راجع إلى أسباب موضوعية تتعلق بعدم وجود المقتضي، أي أساساً لم تكن هناك مشاريع اقتصادية أو صناعية ضخمة تقام في العراق حتى يمكن ان تحدث صفقات فساد لان اقتصاد العراق

خلال المدة (1921-1939) كان اقتصاداً ضعيفاً ومتخلفاً فهو اقتصاد رعوي شبه مغلق من جانب واحد يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى، وليس فيه صناعة إلا في نطاق ضيق<sup>(93)</sup>، لذلك لم تكن هناك حتى وزارة للصناعة، أما وزارة الاقتصاد فأنها لم تتشكل إلا بعد أيلول 1939، وهذا الأمر يدل على ما ذكرناه من ضعف الاقتصاد وبالتالي عدم وجود مشاريع اقتصادية كبيرة، وإذا كان الحال فيكون الفساد سالب بانتهاء تحقق موضوع وهو عدم وجود مشاريع صناعية يمكن ان تتصف بالفساد.

### الخاتمة

بعد دراسة موضوع ((النزاهة الإدارية والمالية للحكومة العراقية في العهد الملكي 1921-1939)) توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

أولاً: إن الحكم وإدارة الدولة في العهد الملكي 1921-1939 نشأ في ظل تجاذبات سياسية وظروف اقتصادية صعبة تمثلت بوجود الأطماع الاستعمارية في ظل الانتداب البريطاني والتي أثرت في رصانة مؤسسات الدولة. ثانياً: تميز النظام السياسي في العراق بقوة وهيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات التشريعية والقضائية وهذا الأمر خلق نوع من أنواع البيروقراطية والتي مكنت النخبة السياسية من ان تلعب دوراً رئيسياً في الإجراءات الإدارية والمالية للدولة وفق مصالحها السياسية.

ثالثاً: الصراع المستمر بين النخب السياسية الحاكمة من اجل القوة والنفوذ، دفع باتجاه اختيار الأشخاص لمناصب الدولة على أسس مصالحية و وفق معايير غير موضوعية، مما أدى إلى مخالفات قانونية وإدارية وعلى هذا الأساس يكون الفساد الإداري والمالي خلال مدة موضوع الدراسة راجع في مجمل قضاياها الى الفساد السياسي . رابعاً: كان للمنافع الذاتية والمصالح الشخصية لبعض رجالات السلطة الدور الكبير في انتهاك نزاهة مؤسسات الدولة.

خامساً: ان ما ذكرناه من فساد إداري ومالي يتعلق بالمسؤولين والموظفين كان فساداً نسبياً اثر في وقته على نزاهة الحكومة إلا انه وكما نرى لم يكن فساداً وصل الى مستوى الصفقات المالية الكبيرة المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية والصناعية، ويظهر ان عدم وجود هكذا فساد راجع إلى أسباب موضوعية تتعلق بعدم وجود أموال كبيرة تدخل في مشاريع صناعية يمكن سرقتها لان اقتصاد العراق خلال المدة (1921-1939) كان اقتصاداً ضعيفاً فهو اقتصاد شبه مغلق من جانب واحد يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى، وليس فيه صناعة إلا في نطاق ضيق.

### الهوامش

- (1) جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د-ت)، ص6.
- (2) ابن منظور، لسان العرب، ج 13، نشر أدب الحوزة، قم المقدسة، 1984، ص 548.
- (3) علي بن محمد الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص202.
- (4) عبد الرؤوف بن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتاب، القاهرة، 1990، ص323.
- (5) نوال طارق إبراهيم و وائل عذب حاجم، الفساد المالي والإداري: مفهومة، أسبابه، أنواعه وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 93، لسنة 2016، ص227.
- (6) سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 7، لسنة 2014، ص127.
- (7) سليم علي الورد، الفساد البيوي في الدولة العراقية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 13، لسنة 2013، ص4.
- (8) نوال طارق إبراهيم و وائل عذب حاجم، المصدر السابق، ص128، ص129؛ سمر عادل حسين، المصدر السابق، ص127.
- (9) خيرى أمين العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، منشورات مكتبة آفاق، بغداد، (د-ت)، ص74، ص83.
- (10) العراق في سجلات الوثائق البريطانية 1914-1966، برفية من المندوب السامي في العراق إلى وزير الخارجية لشؤون المستعمرات، بتاريخ 20 آب 1921، و412، ص653.
- (11) Michael Eisentadt and evic Mathewson lessons from the British Experience the Washington institute

- p. 48، 2003، U- S- A ،for near east policy
- (12) وهم قسم من المدنيين والضباط العراقيين كانوا في الجيش العثماني وتخلوا خلال الحرب العالمية الأولى عن الأتراك والتزموا بخدمة عائلة الشريف حسين لاسيما ابنه فيصل حتى مجيئه الى العراق. حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ط3، منشورات دار القيس، الكويت، 2003، ص45- ص46.
- (13) عديد دويشا، تاريخ العراق السياسي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، 2012، ص19؛ حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية، دار الزوراء، لندن، 1993، ص16.
- (14) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط2، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص242.
- (15) توفيق السويدي (1891 – 1968): زعيم عراقي، ولد في بغداد، دخل كلية الحقوق في اسطنبول وتخرج عام 1912، عاد إلى بغداد عام 1921 ليتأسس عمادة كلية الحقوق ثم وزير للمعارف عام 1927، أصبح رئيس للوزراء في ثلاث دورات، من مؤسسين حزب الأحرار، اعتقل عام 1958 على اثر سقوط الملكية وسجن ثلاث سنوات ثم أطلق صراحة لينتقل بعدها إلى بيروت ويبقى هناك حتى وفاته. خير الدين الزركلي،، الأعلام قاموس تراجم، ج 2، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ص93.
- (16) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة، بيروت، 2011، ص103.
- (17) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مكتبة الكندي، بغداد، 1984، ص11، ص24.
- (18) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مديولي، القاهرة، 1991، ص368؛ علي الورد، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار ومكتبة دجلة والفرات، لبنان، 2011، ص110- ص111.
- (19) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، 2015، ص31.
- (20) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص65.
- (21) فاهم نعمة إدريس، واقع الحياة النيابية في العهد الملكي 1925-1958، مجلة كلية التربية – جامعة واسط، مجلد 1، العدد 1، 2007، ص249.
- (22) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص103.
- (23) مجلس النواب العراقي، محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي، جلسة يوم 28 أيار 1928، مطبعة الحكومة، بغداد، 1928، ص39، ص44.
- (24) عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، شركة التايمس للطباعة والنشر، بغداد، 1987، ص215.
- (25) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، ط2، مطبعة العرفان، صيدا، 1953، ص32- ص33.
- (26) فرهاد إبراهيم، الطائفية السياسية في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مديولي، القاهرة، 1996، ص140- ص141؛ عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921 – 1958، دار الكلمة للنشر، دمشق، 2000، ص55.
- (27) علي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، إيران، (د-ت)، ص42- ص43.
- (28) نقلاً عن: وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) في العراق، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بغداد، 1985، ص398.
- (29) محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن، مؤسسة الاعلامي للمطبوعات، بيروت، 2012، ص514.
- (30) د.ك.و، 115 / 311، سكرتيرية مجلس الوزراء، الموضوع اجتماع المحامين بدار محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ 30 آذار 1935، و5، ص79.
- (31) عملية استقراء قام بها الباحث في تحديد عدد المناصب التي شغلها الوزراء خلال المدة (1921-1939)، بعد مراجعة: المركز العراقي للمعلومات، دليل الوزارات العراقية 1920-2003.
- (32) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص7.
- (33) جيرالد دي غوري، ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة المتن، بغداد، 1983، ص150.
- (34) عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958، ج1، بيروت، 1982، ص74.
- (35) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص69.
- (36) حزب سياسي معارض شكله كل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وعلي جودت الأيوبي، أجزى من قبل وزارة الداخلية عام 1930، بهدف الحزب إلى، تأليف رأي عام عراقي لمكافحة كل ما يعرض استقلال العراق إلى الخطر، الوقوف ضد معاهدة 1930. لمزيد من الاطلاع ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب، ص115- ص117.

- (37) رشيد عالي الكيلاني ( 1892 - 1965 ) : سياسي عراقي، ولد في بغداد ، درس في كلية الحقوق في بغداد ، مارس مهنة المحاماة، عين وزيراً للعدل عام 1924 ، احد أعضاء حزب الإخاء عام 1928 ترأس رئاسة الوزراء أربع مرات ، قام بثورة 1941 وشكل حكومة الدفاع الوطني ، بعد دخول البريطانيين لجأ إلى السعودية ، سجن في حكم عبد الكريم قاسم ثلاث سنوات ثم أفرج عنه ليستقر في بيروت . خير الدين الزركلي ، المصدر السابق ، ج3 ، ص23- ص24 .
- (38) جميل المدفعي ( 1890 - 1958 ) : عسكري وسياسي عراقي ، ضابط في الجيش العثماني ، التحق بجيش الثورة العربية 1916 ، أصبح وزيراً للداخلية 1930 - 1933 ، ثم رئيساً للوزراء (1933 - 1935) - (1937 - 1938) - (1941) ، عين عام 1948 وزيراً للداخلية ورئيس لمجلس الأعيان ( 1955 - 1958) . عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق ، ج2 ، ص95 - ص96 .
- (39) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات، ج4، ص7.
- (40) المصدر نفسه.
- (41) صلاح هادي عبادة الحلبي، الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر، 1921-1953، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل، 2015، ص112- ص116.
- (42) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات، ج4، ص215، ص234.
- (43) المصدر نفسه، ص215.
- (44) القانون الأساسي العراقي، مطبعة دار السلام، بغداد، 1925، ص7 - ص27.
- (45) د. ك. و. ، 311 / 1449 ، البلاط الملكي ، الديوان ، ، التعيينات والتشكيلات ، قوائم بأسماء موظفي وزارة العدلية ، 1921 / 7 / 24؛ دليل المملكة العراقية 1935-1936، مطبعة الأمين ،بغداد، 1935، ص417- ص422.
- (46) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص24، ص162، ص173.
- (47) د. ك. و. ، 311/4370 ، الديوان، الموضوع منح سلطات قضائية ، شباط 1928 مرسوم رقم 14، و 15 ، ص52 ؛ لمعرفة تفاصيل الموضوع راجع: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات، ج2، ص140- ص146.
- (48) د. ك. و. ، 311 / 5226 ، البلاط الملكي ، الديوان، الموضوع تعديل لائحة قانون لعام 1936، و 6 ، ص 3 .
- (49) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص24.
- (50) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، ص216؛ احمد فوزي، 12 رئيس وزراء، مطبعة دار الجاحظ ،بغداد، 1984، ص105.
- (51) فاضل حسين، المصدر السابق، ص294- ص296.
- (52) القانون الأساسي العراقي، المصدر السابق، ص7 - ص12.
- (53) باقر السيد احمد الحسيني، ذكريات من مسيرة الحكم الوطني الملكي في العراق، إعداد وتحقيق نزار باقر الحسني، 2، مطبعة دار الأديب، الأردن، 2014، ص123، ص124.
- (54) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي 1925؛ الوقائع العراقية، العدد 385 في 5 كانون الثاني 1926. نقلًا عن: محمد عبد الهادي عبود النويني، موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية والتشريعية (1932- 1945)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة الكوفة، 2002، ص22.
- (55) نهلة نعيم عبد العالي، المصدر السابق، ص12؛ باقر السيد احمد الحسيني، المصدر السابق، ص123، ص124.
- (56) يعقوب يوسف كرويه، الانكليز في حياة فيصل، الأهلية ، الأردن، 1998، ص47؛ مأمون أمين زكي، المصدر السابق، ص38.
- (57) المصدر نفسه، ص37.
- (58) إبراهيم خليل العلاف، الاسرة المالكة في العراق 1921-1958 أحوالها ، ونظامها ، وعاداتها، الحوار المتمدن، العدد: 5136 ، 18 / 4 / 2016 / <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=513919&r=0>
- (59) نور محمود عبد المجيد، طرانف وحقائق في حياة ساسون حسفيل، ملاحق جريدة المدى اليومية، <https://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=8288>
- (60) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص153.
- (61) كانت العملة المتداولة قبل الاحتلال البريطاني لليرة العثمانية وأجزاءها وعند الاحتلال أدخلوا الروبية الهندية والتي تعادل 75 فلساً فأنتشر تداولها حتى عام 1932. أرشيف العراق المصور <https://www.iraq-archive.com/158916081585157516041593160516041577-141>
- (62) نهلة نعيم عبد العالي ، سيدات العائلة المالكة ودورهن الاجتماعي والسياسي في تاريخ العراق المعاصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية - جامعة بغداد ، 2006، ص11- ص12.
- (63) باقر السيد احمد الحسيني، المصدر السابق، ص131.



- (64) حينما تعادل الربية 750 فلس كما أوضحنا سابقاً يكون المبلغ 780,000 ربية يساوي 48,750 ثمان وأربعون ديناراً وسبعمئة وخمسون فلس في الشهر.
- (65) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج1، ص127، ص190.
- (66) المصدر نفسه، ج3، ص92.
- (67) فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ج1، تقديم وتعليق كمال مظهر احمد، دار نارس للطباعة، اربيل 1994، ص62.
- (68) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص90.
- (69) من هؤلاء ياسين الهاشمي وطه الهاشمي كان والده سليمان مختار لمحلة البارودية، ولظروفه الصعبة مارس أعمالاً حرة، أما جميل المدفعي فكان والده فقيراً يسكن في دار مؤجرة في ضواحي الموصل، أما صالح جبر فنشأ في عائلة فقيرة كان أبوه نجاراً، كما ان نوري السعيد لم يكن من عائلة غنية فوالده كان موظف في دائرة الأوقاف في بغداد في العهد العثماني، ويعيش في بيت بسيط، احمد فوزي، المصدر السابق، 1984، ص167، ص207، ص251؛ عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد، ص15، ص16.
- (70) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص91.
- (71) حنا بطاطو، المصدر السابق، ج1، ص392-393.
- (72) الأراضي الأميرية: وهي أراضي تعود منفعتها وملكيته إلى الدولة هي صاحبة الولاية العامة عليها. علاء الدين البياتي، أحكام حقوق اللزمة من الأراضي الأميرية، شركة النشر والطباعة العراقية، بغداد، 1953، ص17.
- (73) جعفر الحسيني، المصدر السابق، ص32.
- (74) حنا بطاطو، المصدر السابق، ج1، ص256.
- (75) تم الحصول على هذه البيانات: من حنا بطاطو، المصدر السابق، ج1، ص394؛ منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق، 1921-1958، مؤسسة دار الزهراء للنشر، النجف، 2005، ص148؛ جعفر الحسيني، المصدر السابق، ص32.
- (76) المصدر نفسه، ص47.
- (77) FO.E 7266/489/93, from Coenwallis to Eden, 6 November 1943
- (78) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص154.
- (79) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص256.
- (80) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السابعة، الجلسة الثانية، يوم 6 آذار 1937، مطبعة الحكومة، بغداد، 1937، ص8.
- (81) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السابعة، الجلسة السابعة، يوم 29 آذار 1937، ص95.
- (82) المصدر نفسه، ص96.
- (83) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص258.
- (84) المصدر نفسه، ج4، ص147.
- (85) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد 741، 30 اب 1934 نقلاً عن: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص147.
- (86) الغي هذا القانون بموجب قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969. مجلس القضاء الاعلى، قاعدة التشريعات العراقية، <http://iraqlid.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?SC=010420109961534>
- (87) راجع: قانون العقوبات البغدادي لسنة 1918، ص35-38.
- (88) ديوان التدوين القانوني، القانون الأساسي العراقي، ص56-57.
- (89) د. ك. و، 311/32110، وزارة المالية/ الديوان، الموضوع قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة، 22 أيلول 1929، ص2، ص4-6.
- (90) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج3، ص93.
- (91) راجع تفاصيل القانون: د. ك. و، 311/1386، الديوان، الموضوع قانون ذيل قانون التقاعد المدني رقم 46 لسنة 1935، بتاريخ 11 أيلول 1935، ص1، ص2.
- (92) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج4، ص146-147.
- (93) عبد الحسين وادي العطية، الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية، مطبعة المعارف بغداد، 1965، ص10.

## المصادر

### أولاً: الوثائق:

- 1- الوثائق غير المنشورة:
  - أ - الوثائق باللغة العربية :  
وثائق البلاط الملكي ، المحفوظة في أرشيف دار الكتب والوثائق العراقية ببغداد (د. ك. و) .  
- د.ك.و، 311/ 115، سكرتيرية مجلس الوزراء، الموضوع اجتماع المحامين بدار محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ 30 آذار 1935.
  - د. ك. و، 311 / 1449 ، البلاط الملكي ، الديوان ، ، التعيينات والتشكيلات ، قوائم بأسماء موظفي وزارة العدلية ، 24 / 7 / 1921.
  - د . ك . و، 311/4370 ، الديوان،الموضوع منح سلطات قضائية ، شباط 1928 مرسوم رقم14.
  - د . ك . و ، ، 311/ 5226 ، البلاط الملكي ، الديوان،الموضوع تعديل لائحة قانون لعام 1936.
  - د . ك . و، 311/32110 ،وزارة المالية/ الديوان،الموضوع قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ،22، أيلول 1929
  - د . ك . و، 311/1386 ، الديوان،الموضوع قانون ذيل قانون التقاعد المدني رقم 46 لسنة 1935، بتاريخ 11 أيلول 1935.

### ب- الوثائق باللغة الانكليزية :

- الوثائق البريطانية ( وثائق وزارة الخارجية البريطانية ( Foreign office ( F . O ) .  
-FO.E 7266/489/93,from Coenwallis to Eden,6 November 1943.
- 2- الوثائق المنشورة :
  - أ- الوثائق باللغة العربية :
    - ب- الوثائق المنشورة :
      - 1- وثائق مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة ،بغداد، 1926، 1928، 1937 .  
محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي 1925،الوقائع العراقية،العدد 385 في 5 كانون الثاني 1926 .  
مجلس النواب العراقي،محاضر مجلس النواب،الدورة الانتخابية الثانية،الاجتماع غير الاعتيادي،جلسة يوم 28 أيار 1928، مطبعة الحكومة ،بغداد،1928.
      - محاضر مجلس النواب،الدورة الانتخابية السابعة،الجلسة الثانية، يوم 6 آذار 1937 ، مطبعة الحكومة ،بغداد،1937.
      - محاضر مجلس النواب،الدورة الانتخابية السابعة،الجلسة السابعة، يوم 29 آذار 1937.
      - 2- قانون العقوبات البغدادي لسنة 1918.
      - 3- القانون الأساسي العراقي،مطبعة دار السلام،بغداد،1925.
      - 4- ديوان التدوين القانوني(أعداد)،القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته،مطبعة الحكومة ،بغداد،1944.
      - 5- دليل المملكة العراقية 1935-1936،مطبعة الأمين ،بغداد،1935.

### ب- الوثائق الأجنبية المنشورة:

- \*العراق في سجلات الوثائق البريطانية 1914-1966، برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير الخارجية لشؤون المستعمرات، بتاريخ 20 آب 1921.

### الرسائل والاطاريح:

- 1- صلاح هادي عبادة الحلبي، الإقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر، 1921-1953، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل، 2015، ص112-ص116.
- 2- فاهم نعمة إدريس، واقع الحياة النيابية في العهد الملكي 1925-1958، مجلة كلية التربية – جامعة واسط، مجلد 1، العدد1، 2007.

- 3- نهله نعيم عبد العالي ، سيدات العائلة المالكة ودورهن الاجتماعي والسياسي في تاريخ العراق المعاصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية – جامعة بغداد، 2006.
  - 4- محمد عبد الهادي عبود النويني، موقف السلطة التشريعية في العراق من القضايا الاقتصادية والتشريعية (1932-1945)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الكوفة، 2002.
- الكتب العربية:**
- 1- ابن منظور ،لسان العرب، ج 13، نشر أدب الحوزة ، قم المقدسة، 1984 ، ص 548.
  - 2- احمد فوزي، 12 رئيس وزراء، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1984.
  - 3- باقر السيد احمد الحسيني، ذكريات من مسيرة الحكم الوطني الملكي في العراق، إعداد وتحقيق نزار باقر الحسني، ط2، مطبعة دار الأديب، الأردن، 2014.
  - 4- توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة، بيروت، 2011.
  - 5- جerald دي غوري، ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات مكتبة المثني، بغداد، 1983.
  - 6- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
  - 7- جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د-ت)، ص6.
  - 8- حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ط3، منشورات دار القيس، الكويت، 2003.
  - 9- خير الدين الزركلي،، الأعلام قاموس تراجم، ج 2، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.
  - 10- خيري أمين العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، منشورات مكتبة آفاق، بغداد، (د-ت).
  - 11- عبد الحسين وادي العطية، الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية، مطبعة المعارف بغداد، 1965.
  - 12- عبد الرؤوف بن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتاب، القاهرة، 1990.
  - 13- عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، شركة التابمس للطباعة والنشر، بغداد، 1987.
  - 14- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، ط2، مطبعة العرفان، صيدا، 1953.
  - 15- تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط2، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 2008.
  - 16- عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958، ج1، بيروت، 1982.
  - 17- عديد دويشا ، تاريخ العراق السياسي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، 2012.
  - 18- حسن العلوي ، دولة الاستعارة القومية ، دار الزوراء ، لندن ، 1993.
  - 19- عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921 – 1958 ، دار الكلمة للنشر ، دمشق ، 2000 .
  - 20- علاء الدين البياتي ، أحكام حقوق اللزما من الأراضي الأميرية ، شركة النشر والطباعة العراقية، بغداد ، 1953.
  - 21- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج6، إيران ، (د-ت) .
  - 22- دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار ومكتبة دجلة والفرات، لبنان، 2011.
  - 23- علي بن محمد الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص202.
  - 24- فرهاد إبراهيم ، الطائفية السياسية في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996.
  - 25- فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ج1، تقديم وتعليق كمال مظهر احمد، دار نارس للطباعة، اربيل 1994.
  - 26- محمد جواد مالك ، شيعة العراق وبناء الوطن ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، 2012.
  - 27- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، 2015.
  - 28- منذر جواد مرزعة، العهد الملكي في العراق ، 1921-1958، مؤسسة دار الزهراء للنشر، النجف، 2005.
  - 29- نزار توفيق سلطان الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، مكتبة الكندي ، بغداد ، 1984.

30- وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية ( الاستقلالية ) في العراق، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بغداد ، 1985 .  
31- يعقوب يوسف كرويه، الانكليز في حياة فيصل، الأهلية ، الأردن، 1998.  
الكتب الأجنبية:

1-Michael Eisentadt and evic Mathewson lessons from the British Experience the Washington institute for near east policy ,U-S-A,2003,P.48  
المجلات العلمية:

1- سليم علي الورد، الفساد البنوي في الدولة العراقية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 13 ، لسنة 2013 .  
2- سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 7، لسنة 2014 .  
3- نوال طارق إبراهيم و وائل عذب حاجم، الفساد المالي والإداري: مفهومة ، أسبابه، أنواعه وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 93، لسنة 2016 .  
الجرائد:

1- جريدة (الإخاء الوطني)، العدد 741 ، 30 اب 1934 .  
المواقع الالكترونية:

1- إبراهيم خليل العلاف ، الاسرة المالكة في العراق 1921-1958 أحوالها ، ونظامها ، وعاداتها، الحوار المتمدن، العدد: 5136 ، 18 / 4 /

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=513919&r=02016>

2- نور محمود عبد المجيد، طرائف وحقائق في حياة ساسون حسقي، ملاحق جريدة المدى اليومية،  
<https://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=8288>

3- أرشيف العراق المصور  
<https://www.iraq-archive.com/158916081585157516041593160516041577-141>

4- مجلس القضاء الأعلى، قاعدة التشريعات العراقية،  
<http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?SC=010420109961534>